أن السكوت عن شيء لا يدل على نفيه كما صرح به الشوكاني في النيل ناقلا عن ابن القيم (ص١٥١ ج١) ولفظه: فسكوت أنس عنه لا يدل على نفيه، وقد أثبته حديث المغيرة" اهـ(١٠). وبعد ذلك، فلا يتم الاحتجاج بتلك الروايات بمجرد اقتصارهم على ذكر العمامة، وسكوتهم عن مسح الرأس ما لم يرد منهم تصريح بترك المسح على الناصية أو على جزء من الرأس ولم يثبت ذلك بعد. ثم إذا ثبت ذلك فلا بد من التصريح بكونه بعد نزول المائدة، وكونه من غير عدر أيضا، وإلا فيجب حمل الجمل على المفسر، والمطلق على المقيد، لا سيما إذا كان المفسر والمقيد أقوى سندا وأشهر رواية من غيره، وههنا كذلك، فإن حديث المغيرة بن شعبة من أشهر الروايات في الباب وهو مصرح بمسح الناصية مع العمامة. وأما قول الجوزجاني: "وفعله الخليفة الراشد أبو بكر الصديق إلخ" فلا يجدى شيئا ما لم يثبت صراحة أنه مسح على العمامة ولم يمسح على الرأس أصلا، وليس كذلك، بل الذي روى عنه بطريق عبد الرحمن ابن عسيلة الصنابحي عند ابن أبي شيبة أنه قال: "رأيت أبا بكر مسح على الخمار"". كذا في "كنز العمال" (ص١١٢ ج٥). وهذا يحتمل الذي يحتمل غيره من الاقتصار على المهم، وترك مسح الناصية، لكونه معلوما عندهم، مع ما مر من الاحتمال في لفظ "الخمار" أيضا. قال في عمدة الرعاية: "ولا يجوز المسح على عمامة ولا على قلنسوة وبرقع، والوجه في ذلك كله أن ثبوت المسح وقيامه مقام الغسل على خلاف القياس، فيقتصر على ما ورد به النص، ولم يرد في الشرع الاكتفاء بالمسح على هذه الأشياء وقيامه مقام الغسل، ولا دخل للرأي فيه حتى يثبت جوازه بالمسح على الخفين (٢٦) وهذا كله قول الجمهور، واحتار أحمد

<sup>(</sup>١) باب مسح الرأس كله وصفته، تحت حديث عبد الله بن زيد رضد (١٣٦/١ ط ١٣٤٦ هـ) وفيه شيء من التقديم . والتأخير.

<sup>(</sup>۲) كذا في الأصل، ومثله في الكنز (طهارة، أفعال مسع العمامة رقم ٢٣٥٩) وابن أبي شيبة (١٧/١ طبع مولتان) ولكن وقع في النسخة المطبوعة بحيدر آباد من مصنف ابن أبي شيبة (٢٢/١ من كان يرى المسح على العمامة) "حميد بن غسيلة الصنابحي"، فلعله خطأ وما أثبته المصنف أولى لأن الترمذي رح يقول في "باب ما جاء في فضل الطهور" من جامعه: والصنابحي الذي روي عن أبي بكر الصديق ليس له سماع من النبي علية، وهو في الطريق".

<sup>(</sup>٣) كذا في الأصل، وفي عمدة الرعاية: "بالقياس على المسح على الخفين" (باب المسح على الخفين ١١٣/١ من ط كراتشم).